جامعة محمد بوضياف-المسيلة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU.

التسويق الدولي وأهميته في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ينظم الملتقى العلمي الوطني حول:

أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية.

يوم: 1 جوان 2023

مداخلة بعنوان:

المحددات الاقتصادية لفعالية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Economic determinants of the effectiveness of the activity of small and medium enterprises.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إعداد:

د. قدوري نور الدين.	**ط.د خضار فتيحة.**
الرتبة: أستاذ محاضر أ	الرتبة: طالبة باحثة دكتوراه.
المؤسسة: جامعة محمد بوضياف –المسيلة	المؤسسة: جامعة محمد بوضياف -المسيلة-
الهاتف : 06.66.59.55.36	الهاتف : 07.98.15.03.27
البريد الالكتروني:	البريد الالكتروني:
noureddine.kaddouri@univ-msila.dz	**fatiha.khadar@univ-msila.dz**

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي، وإبراز أهم محددات نجاح انتشارها وبقائها في اقتصاديات الدول النامية.

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية بالغة في الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لما توفرها من امتيازات اقتصادية للدولة التي تنشط فيها، والتي من بينها قدرتها على التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل

والتخفيف من مشكلة البطالة، كما أنها حاضنة للمهارات والإبداعات،وتغذية للمشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشاط الاقتصادي، المؤسسات الناشئة، المقاولاتية.

Abstract:

Through this research, we aim to identify the importance of small and medium enterprises in economic activity, and to highlight the most important determinants of the success of their spread and survival in the economies of developing countries.

Through our study, we concluded that small and medium enterprises are of great importance in developed and developing countries, due to the economic privileges they provide to the country in which they are active, including their ability to innovate and raise productive efficiency, in addition to providing many job opportunities and alleviating the problem of Unemployment, as it incubates skills and creativity, and feeds large projects with new ideas.

Keywords: institutions, small and medium enterprises, economic activity, emerging enterprises, entrepreneurship.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة، كما تعتبر قطاعا مؤثرا في اقتصاد الدولة، وفي الفكر الاقتصادي يبنى التطور الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي.

ولقد كان للدول المتطورة السبق في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على عكس الدول النامية التي لحقت بها، وأصبحت هي الأخرى تلقي اهتمام كبيرا لهذه المؤسسات وتبحث من أجل النهوض بها.

الإشكالية:

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة عوامل تساعدها على القيام والاستمرار، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي خاصة والدولي. بالإضافة إلى خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية، التي تفرضها التعاملات الاقتصادية، وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية.

بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: **فما هي المقومات الرئيسية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي دولة؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما هو الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات البحث:

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الفرضيات التالية :

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق النشاط الاقتصادي من خلال مساهمتها في خلق مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة.
- يتوقف بناء ونجاح انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية والتشريعية للدولة.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي، وإبراز أهم محددات نجاح انتشارها وبقائها في اقتصاديات الدول النامية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال طرح الجانب النظري المتعلق بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من خلال التطرق إلى محددات نجاحها على المستويين المحلي والدولي.

هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، هما:

الأول- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الثاني-محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات نشاطها.

المحور الأول- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن بالاهتمام في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أجمع الباحثون على حيوية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و لتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات كبيرة الحجم، سنحاول في هذا

المحور إبراز مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة وجهات نظر، إضافة إلى أهم خصائصها وأهميتها ثم أهدافها.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة، وذلك باختلاف معايير التعريف والتصنيف المعتمدة، ويرجع ذلك إلى تباين الإمكانيات والموارد ومستويات النمو من دولة لأخرى، ولهذا سوف نتطرق لمجموعة من التعريفات في بعض الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية.

1.1 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت الولايات المتحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار عدد العمال المستخدمين فيها، وقد أعطى لها أكثر من تعريف، فنجد مثال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجمع ضمن التي تستعمل أقل من 500 عامل وفيها توزع إلى:[1]

- مؤسسات مصغرة والتي تستعمل بين 1-9 عمال .
- مؤسسات صغيرة والتي تستعمل من 10-199 عمال.
- مؤسسات متوسطة والتي تستعمل من 200-499 عمال.

2.1 تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي توظف في مشاريعها أقل من 50 عامل وتوصي بألا يقل رأس المال المستثمر عن 1000 دولار لكل عامل وألا يزيد إلى 5000دولار للعامل؛ أي لا يتجاوز استثمار المنشأة عن 100000 دولار.[2]

3.1 تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل وقصيرة الأجل كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 100 و500 عامل.[3]

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أصبح الاعتماد قويا حول أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل وكمصدر بسيط لخلق التنمية داخل الدولة وهذا لما تتسم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات.

لذا سنحاول التطرق لأهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل مجموعة من العناصر التي لا تتوفر إلا في هذا النوع من المؤسسات ويمكن توضيحها كالتالي:

1.2سهولة التكوين:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، وهذا الأمر نجده متجسدا في أغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية، إن متطلبات

التكوين عادة تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح، فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم، وفي الغالب نجد هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق أو أن إقامة هذه المؤسسات تتطلب ثقافة خاصة للمؤسسين أو إمكانية كبيرة بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية والرسمية، هناك أيضا بساطة مستلزماتها و متطلباتها فعادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانات الكبيرة سواء كانت رؤوس أموال أو مستلزمات أخرى.[4]

2.2 الاستقلالية في الإدارة:

تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يتلقى الشخص المالك بالمسير ،و هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تعمل المؤسسات على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة كما تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم بوجود التعقيدات الروتينية في اتخاذ القرارات، ووجود الوضوح في الإجراءات والسرعة في إنجاز الأعمال الإدارية.[5]

3.2 سهولة إيجاد الموقع الملائم:

يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية، إذ أن طبيعة عمل مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

4.2 أداء التدريب الذاتي:

تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجال خصبا لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية.[6]

5.2 تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

يسمح نظام المعلومات الداخلي الذي يتميز بقلة التعقيد بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء لدراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .

6.2 المرونة العالية:

تتمتع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية والقدرة على التغير، هذه مزية لا تتمتع بها أنشطة المؤسسات الكبيرة، وذلك لأنها تملك جهازا إداريا وتنظيما أكبر يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار والأخطاء ومعالجتها.[7]

7.2 المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات و استمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر.

8.2 قصر فترة الاسترداد:

فترة الاسترداد هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات، نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع، قصر دورات الإنتاج.[8]

3. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نشاطها إلى تحقيق الأهداف التالية: [9]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة .

-يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

-يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .

-تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة .

- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

4.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي في الجزائر

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي ونستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار.

1.4توفير مناصب العمل:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديل يساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل، حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى و المدن الصغيرة التي تكثر فيها نسبة البطالة.

إن استقطاب نسبة كبيرة من قوة العمل يعود إلى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات إدارية معينة، حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 33 %إلى 88 %من إجمالي فرص العمل المتاحة.[10]

2.4تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وقد يكون التدريب داخل المؤسسة، وهو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما، على أن يتم بداخلها وقد تقوم بتصميم برامجه جهة خارجية وقد يكون تدريب خارج المؤسسة، يحتاج التدريب على بعض الأعمال الخروج بالمتدرب عن الموقع الطبيعي للعمل أو موقع التدريب لاكتساب المهارات التي يتطلبها العمل وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا ،حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة في فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها، وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما يظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة.[11]

3.4تقديم منتجات وخدمات مالية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة و الابتكارات الحديثة حيث تقوم بانتهاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن

كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم ومواكبة الجديد، إضافة إلى ذلك يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يسهل بشكل كبير في عملية التنمية .

4.4توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد تنميتها وتلبية حاجيات السوق المحدودة والمتواجدة في هذه الأماكن وتوظيف اليد العاطلة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت هذه المؤسسات لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة والموجودة، ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره من مخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن، وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق الموجودة نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع، وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج وبكميات صغيرة بدلا من الاستيراد من الخارج كما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات والمنتجات وتلبية الحاجيات الجارية للسكان، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

5.4 توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات، فهي تعتبر كمؤسسات مفيدة للكيانات الاقتصادية الأكبر منها حجما.

6.4استخدام التكنولوجيات الملائمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا و لا تتطلب مهارات عمالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال. [12]

إن استخدام التقنيات البسيطة الأكثر نجاعة والأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية، وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم إلا أن المهم بالنسبة للمسئولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة.

7.4المحافظة على استمرارية المنافسة:

تصبح المنافسة في عصر التطورات السريعة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها السعر، شروط الائتمان والخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل و التغير والتجديد.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها العدد الكبير لهذه المؤسسات، وصغر الحجم والتقارب بينها والتشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات وكمية الإنتاج الصغيرة والحصة السوقية المحدودة وضعف الموارد المالية. هذه الأسباب وغيرها تؤدي إلى عدم تمكن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الاستثنائية وغير الدائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الاحتكار.[13]

8.4تعبئة الموارد المالية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة المواد المالية الخاصة و الكفاءات المحلية، وزيادة الادخار و توجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز، ومثال ذلك قيام المشاريع الاقتصادية الصغيرة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة.

المحور الثاني-محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات نشاطها

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى العوامل التي تساهم في توسع إنشاء ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل وآليات نشاطها وتأهيلها.

1.محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع محددات أو ضرورات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث عوامل أساسية تتمثل فيما يلي :

1.1عامل التكلفة:

إنه لمن الضروري وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخدم المناطق الجغرافية المحدودة لإنتاج السلع سريعة التلف وتقديم الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي وتقليل تكاليف النقل والإنتاج، الأمر الذي ينعكس بدوره على تخفيض الأسعار وزيادة الاستهلاك.

2.1عامل طبيعة العمليات ومجالات النشاط:

تتصف بعض العمليات الإنتاجية بالبساطة مما يسهل قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوفير هذا الإنتاج، أيضا تتطلب بعض المنتجات الدقة والتميز وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع الارتباط بعلاقات متينة مع المستهلك النهائي، وتغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه، و يمكن أن نجدها فيما يلي:

1.2.1المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية:

هي التي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل والاستخراج، وبالرغم من متطلبات هذه القطاعات من رؤوس أموال ضخمة وخبرات عالية وتكنولوجيا متقدمة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد استطاعت اقتحام بعض التخصصات الصناعية ونجد منها: الصناعات الغذائية،الصناعات النسيجية، والخشب ومشتقاته.

2.2.1المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية:

تعد الخدمات من أكثر المجالات التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة صغر رأسمالها نسبيا وبالإضافة إلى اعتمادها على العنصر البشري المؤهل من جهة أخرى، وأكثر مجالات النشاط الخدمي التي اقتحمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد: النقل، السياحة،الاتصالات ، المكاتب الاستشارية.

3.2.1المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية:

تضم جملة المؤسسات التجارية العاملة في التجارة الخارجية والداخلية بأنواعها وأشكالها المختلفة والتي نجد منها تجارة الجملة، تجارة التجزئة، شركات التصدير والاستيراد.

3.1.عامل السوق:

إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تتميز بمحدودية الطلب والتي يعرف سوقها انحصارا وهذا مالا يتاح للمؤسسات الكبيرة، ويكون من الملائم للدول النامية الاهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبيرة أو تزامنا معها نظرا لتميز هذه البلدان بصغر حجم الأسواق وعدم تطوير وسائل النقل والمواصلات وقلة المهارات الإدارية.

2. مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية تأهيلها

إن عملية التأهيل أصبحت ضرورة حتمية للرفع من تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم، وهذا ما سوف نتطرق إليه.

1.2 تعريف التأهيل:

لقد وردت عدة تعريفات خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **ONUDI** سنة 1995 : "أنه عبارة عن مجموعة من برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات". كما يعرف أيضا: "على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق.

ويعرف أيضا على أنه :"مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي".

2.2 تعريف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقصد تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :"إجراء مستمر للتدريب والتفكير والإعلام والتحويل بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة".[14]

3.2 أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الأهداف نذكرها كما يلي:

- ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين تسيير المؤسسات.
- تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم.
- تحسين تنافسية المؤسسات.
- توفير مناصب الشغل.

الخاتمة

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية بالغة في الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لما توفرها من امتيازات اقتصادية للدولة التي تنشط فيها، والتي من بينها قدرتها على التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة، كما أنها حاضنة للمهارات والإبداعات،وتغذية للمشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.

كما يمكننا اقتراح مجموعة من التوصيات فيما يلي:

- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة.
- إنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب لوجود اختيارات أخرى بدل الوظيفة.
- دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في نفس الوقت.
- دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة متخصصة في عملية التأهيل.
- وضع آليات تعمل على ربط وتمتين العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أو الوطنية.

التهميش وقائمة المراجع:

[1]-ناصر دادي عدون ،اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 64.
[2]-أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2007، ص32.
[3]-رابح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة "بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2015، ص40.
[4]-طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص27.
[5]-عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص37.
[6]-ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص21.
[7]-سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة،"أبعاد الريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2005، ص80.

[8]-عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة "، مرجع سابق، ص38.
[9]-فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق، عمان، 2006، ص23.
[10]-هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص63.
[11]-نبيل جواد،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الطبعة الأولى،الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،2007، ص31.
[12]-رابح زرقاني ،أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2014، ص105.
[13]-كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي،إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر ،الأردن، 2000، ص42.
[14]-معطى الله خير الدين وكواحلة يمينة، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ملتقى دولي (يومي 17و 18أفريل 2006)،جامعة قالمة، ص762.